

مَصْنُفَاتُ الشَّيْخِ المَفِيدِ

(السنة ١٣٤١ هـ)

١٠



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

رِسَالَةٌ تَرْفِي

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَأٰلِهِ وَسَلَّمَ

عَلَيْهِمْ سَهْوِ النَّبِيِّ

المؤتمّر العالمی بین المللی الذی اقامته لوفد الشیخ المفید



صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَأٰلِهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِمْ سَلَامٌ
عَلَيْهِمْ سَلَامٌ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦-٤١٣ هـ)

رسالة في عدم سهو النبي (ص)	الكتاب:
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف:
الشيخ مهدي نجف	تحقيق:
الأولى	الطبعة:
١٤١٣ هـ ق	التاريخ:
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر:
مهر	المطبعة:
مؤسسة آل البيت	صفء الحروف:
٢٠٠٠	الكمية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من البحوث المهمة المطروحة في علم الكلام: البحث عن جواز السهو على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعدمه؟!
فإن أدلة العصمة التي يقول بها جمهور المسلمين تقتضي الحكم بنفى السهو عنه في القول والفعل، وقد ذهب الى ذلك المحققون من علماء الكلام من الشيعة ومن قال بذلك من أهل السنة: أبو اسحاق الاسفراييني.
وقد فصل ذكر الخلاف منهم في كتاب (حجية السنة) للشيخ عبدالغني عبدالخالق (ص ٩٩-١٧).

أما الشيعة فلم يرد منهم خلاف في عصمته صلى الله عليه وآله وسلم من السهو في الأقوال.

و أما في الأفعال: فقد ذهب بعض من لا ينتمون الى النظر في ما يرتبط بالعقائد، بل يعتمدون في تحصيلها على النصوص المرورية ويلتزمون بما تدل عليه ظواهرها، مع الالتزام بعدم تأويلها وتوفيقها مع أدلة العقول، وهم الذين سماهم الشيخ المفيد بـ «المقلّدة» وهم فرقة يلتزمون بالتقليد في أصول الدين، و=

يَشْبَهُونَ مَنْ يُسَمَّى مِنَ الْعَامَةِ بِالسُّلْفِيَّةِ وَالْحَشْوِيَّةِ، فِي الْمَنْهَجِ الْكَلَامِيِّ وَالْعَقَائِدِيِّ.

فَإِنْ هُوَ لِأَنَّ التَّزَمُّنَ بِنِسْبَةِ السُّهُوِّ إِلَى فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اعْتِمَادًا عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ أَحْبَابِ الْأَحَادِ، زَعَمُوا وَرَوَّاهَا بِذَلِكَ. وَمُضْمُونُهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى صَلَاةَ رِبَاعِيَّةٍ سَلَّمَ فِيهَا عَلَى رَكْعَتَيْنِ - سَهْوًا -.

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَسْمَى بِذِي الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ، أَوْ نَسَيْتُ؟!

فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ.

ثُمَّ سَأَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، عَمَّا قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ: أَكَانَ أَمْ

لَمْ يَكُنْ؟!

فَأَخْبَرَاهُ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، فَأَتَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَاتَهُ.

وَقَدْ تَصَدَّقَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ فِي هَذَا الْكِتَابِ لَهُؤُلَاءِ، وَمَا اسْتَدْلَوْا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةِ أُصُولِيَّةٍ تُمَيِّزُ حُدُودَ الْمَبَانِي الْمُؤَثِّرَةِ فِي حِسْمِ مَادَّةِ النِّزَاعِ،

فَذَكَرَ:

١- أَنَّ الْبَحْثَ إِنَّمَا هُوَ حَوْلَ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي

لَا يُمْكِنُ اسْتِدْلَالُ عَلَيْهَا بِالظَّنِّ، لِمَا قَدْ ثَبِتَ فِي مَحَلِّهِ - مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ - مِنْ أَنَّ

أَصُولَ الدِّينِ لَا بَدَّ وَأَنَّ تَكُونَ مُسْتَنْدَةً إِلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ وَالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ.

وَمَا وَرَدَ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْعَدِيدَةِ - الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الشَّيْخُ الْمَفِيدُ - مِنْ

عَدَمِ جَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الظَّنِّ وَأَنَّهُ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا.

وَهَذِهِ نَقْطَةُ الْإِفْتِرَاقِ بَيْنَ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ وَبَيْنَ الْمُقَلِّدَةِ (١).

(١) لَاحِظْ مَا ذَكَرْنَا حَوْلَ كِتَابِ (الْحِكَايَاتِ).

عدم سهو النبي (ص) ٥

٢- إن الفقهاء - أهل الاجتهاد والنظر - لا يعتمدون على أخبار الأحاد، المجردة، ويعتقدون أنها: «لا توجب علماً ولا عملاً».

و الشيخ يؤكّد على هذا في مختلف كتبه، وفي بداية هذه الرسالة و هذا أيضاً من الفوارق بين الفريقين.

ثم أخذ الشيخ في معارضة تلك الرواية التي اعتمدها دليلاً على إثبات وقوع السهو من النبي صلى الله عليه وآله بأنها «معلّلة» فلا يجوز اعتمادها كدليل على شيء، إذ التعليل في الحديث يسقطه عن الاعتبار والحجّة فلا يجوز العمل به.

و الحديث المعلن: هو ما وقع اختلاف بين رواته، من حيث نصّه المنقول الى حدّ التهافت والتناقض بحيث لا يمكن الجمع بين منقولاتهم.

و قد اختلف الرواة بهذه الرواية كذلك، حيث اختلفوا في تعيين الصلاة التي وقع فيها السهو، و اختلفوا - كذلك - في الكيفيّة التي عالج بها النبي صلى الله عليه وآله السهو المزعوم ووقوعه.

ثمّ استدلل الشيخ المفيد بوجوه على أنّ الحديث موضوعٌ مختلقٌ وليس يمكن وروده، مع الالتزام بمؤداه، لما فيه من التناقضات واللوازم الباطلة، المخالفة للحقّ، وهي:

أولاً: ان النبي صلى الله عليه وآله - و حسب متن الرواية نفسها - قد نفى عن نفسه السهو، بقوله: «كلّ ذلك لم يكن» فإذا صحّ النقل، فمعنى كلامه أنّه قد نفى عن نفسه وقوع السهو والنسيان، فكيف يؤخذ ذلك دليلاً على وقوع السهو منه صلى الله عليه وآله و آله و الالتزام بأنه صلى الله عليه وآله سها في هذا القول أيضاً: اجتهاد في مقابل النصّ.

و أما محاولة تفسير هذا الكلام بأنه نفي للجمع بين الأمرين، بأن الكلّ لم يحصل، فقد ردّه الشيخ المفيد في الفصل الثاني من الكتاب بوجهين:
الاول: ان هذا الجواب ليس جواباً للسؤال المذكور، لأنّ السائل إنّما سأل عن وقوع أحد الأمرين؟ فليس الجواب بعدم حصولهما معاً موافقاً للطريقة المألوفة في الجواب عن ذلك؟ فهذا لغوٌ نربأ بالرسول صلى الله عليه و آله و سلّم منه.

الثاني: إن هذا الجواب يقتضي إلتفاته الى وقوع أحد الأمرين منه، و ظاهر كلامه عدم إلتفاته الى ذلك، بل إنّما سأل المصلين عن صحّة ما قاله ذو اليمين؟!
ثانياً: إن الرواية - و حسب طرقها - تحتوى على أن الرسول صلى الله عليه و آله قرأ في تلك الصلاة سورة «والنجم» التي فيها آية السجدة، و أنه سمع يقرأ «تلك الغرائق العلىّ، و أن شفاعتهن لترنجي» تلك الخرافة المفتعلة على قدس النبي صلى الله عليه و آله، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحيٌ يوحي و انظر بهذا الصدد ما ذكره الشيخ عبدالغني عبدالخالق في كتاب حجية السنة (ص ١٠٠) هامش.

و ثالثاً: إن هذه الرواية تقتضي أنه لم يتنبه الى هذا السهو إلّا ذو اليمين - و هو مجهول الشخصية من بين الصحابة - دون جميع من حضر من سائر الصحابة بما فيهم ابوبكر و عمر، و ان الرسول صلى الله عليه و آله لما أراد أن يتأكّد من كلام ذي اليمين سأل أبا بكر و عمر عن ذلك؟ دون غيرهما من الصحابة الحاضرين؟!

و كل هذه المفارقات تشير الى أن الرواية إنّما وضعت لتشويه سمعة النبي صلى الله عليه و آله، و إسقاط فعله عن الحجية و الاعتبار.

و بعد، فقد تخلل هذه الرسالة آراء للشيخ المفيد في مسائل عديدة،

نتعرضها:

١- تفنيده إدعاء الفرق بين السهو عند الناس، الذي عبّر وأعنه بالسهو الشيطاني، و السهو عند النبي المعبر عنه بالسهو الرحماني و ميّز بين السهو و النوم في الحكم.

٢- ادعاؤه عدم الخلاف بين عصابة الحق (يعني الإمامية) في وجوب قضاء الصلاة الفائتة على الفور، عند تذكرها، و أن القضاء على المضايقة، دون المواسعة، إلا إذا تضايقت بها صلاة حاضرة، ذكر ذلك في الفصل الخامس.

٣- قوله: أن الفقهاء يطرحون ما يرويه الرواة ذوو السهو في الحديث، إلا أن يشركهم فيه غيرهم من ذوي التيقظ و الفطنة و الذكاء و الحفاظة ذكر ذلك في الفصل السادس.

و هذا هو شرط «السداد» الذي اعتبر في الرواة عند علماء الحديث و

الدراية.

٤- مناقشته في شخص «ذي اليمين» الصحابي المختلق الذي نسبت اليه

الرواية، مصرحاً بأنه مجهول غير معروف.

٥- نفيه نسبة الغلو عن مثل القائل بنفي السهو عن النبي صلى الله عليه

وآله، و وصف الناس للغلو اليه بـ «المتهور» كما أن الشيخ يبدو قاسياً على

القائلين بالسهو حيث يقول في النهاية: «وإن شيعياً - يعتمد على هذا الحديث

في الحكم على النبي عليه السلام بالغلط و النقص و ارتفاع العصمة - لناقص

العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوى الآفات المسقطه عنهم التكليف».

ثم إن الظاهر من آخر الكتاب أن اسمه: «جواب أهل الحائر على ساكنه»

٨ عدم سهو النبي (ص)

السلام فيما سألوا عنه من سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة». و الحمد لله على توفيقه.

وكتب السيد محمد رضا الحسيني الجلاي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي اصطفى محمداً الراتب والخياره على علم الاداعه وفضله
 على كونه خليفته وجعله قدوة في الدين ورحمة للعالمين وعصمه من
 الزلات وبراءة من النيات وحرمة من الشبهات واكراه الفضل
 ورفعة في اعلى الدرجات صلى الله عليه وعلى آله النبي الامم بعد محمد
 ثم الصالحات وسلم وبعد فقد رقت ايمان الاخ وقد الله امر
 يسور الامور ووقانا وايننا المحذور على ما كتبت به في معنى ما وصرت لبعض
 ما ينك بسند الى الحسن بن محبوب عن البايطي عن سعيد الاعرج
 عن ابي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام فيما يضاف الى النبي صلى الله عليه
 وآله من التهوؤ في الصلاة والنور عنها حتى خرج وقتها ان الشيخ
 الذي ذكرته زعم ان الغلاء ذكر ذلك ويقول لو جازان يسهو في الصلاة
 لجازان يسهو في التبليغ لان الصلاة فرضية كما ان التبليغ عليه فرضية
 فده هذا القولان قال الامير ذلك من قبل ان جميع الاحوال التي
 على النبي مانع على غيره فيها وهو متعبد بالصلاة كغيره من امة و
 من سواه بنبي والحالة التي اخص بها في النبوة والتبليغ من غيرها

الدين

وقف كتابه على عموم آيات الله عز وجل

فلا يكره

عدم سهو النبي (ص)

فلا يجوز ان يقع عليه سهو والصلاة عبادة مشتركة وبهذا يجب له
 النبوية على ربه واثبات النور عن خرمته به عز اسمه من غير اشارة
 له وقصد اليه فنفي الربوبية عنه ^{ان} الزيادة باخذه منه والنور هو
 التي القيور فالسهو النبي ليس كسهو الانس وهو من الله وانما الحكم
 ليعلم انه مخلوق بشر لا يتخذ بامعبود امن دونه وليعلم ان السهو
 حكم السهو ممن به اقال وسهونا هو من الشيطان وليس الشيطان على
 النبي ولا الله سلطان انما سلط الله على الذين يتولونه والذين هم به
 مشركون وعلى من تبعه من الغاوين قالوا لا تفنون لسوء النبي ^{عجلا}
 انه لم يك من الصحابة من يقاله ذوالندين دعوى بطله لان العلم
 معروف وهو ابو محمد عمر بن عبد عمر والمعرف بندي اليه بين فقد
 عنه المخالف والموافق قال وقد خرجت عن اخبار ابي بكر ابروف
 حال القاسطين بصفتين ولو جاز رد الاخبار الواردة في هذا المعنى
 لمجاز رد جميع الاخبار في رها بطل الدين والشريعة وسالت اترك
 الله بطاعة ان اثبت لك عندي بما حكيت عن هذا البر والبر من
 الحق في معناه ولانا سبحانه الذي ذلك والله الموفق للصواب اعلم الذي
 حكيت عنده فحكيت ما قد اثبتاه وقد تمكن وليس من شاذة فيلذة
 يردك عن نفسه في العلم وعجزه ولو كان ممن في لرسول الله

ذواليدنين ومن هو عمرو ومن هو ابن عبد عمرو وهذا كله مجهور
 معروف وهو انه قد روى الناس عنه دعوى لابرهان عليها وما
 وجدنا في اصول الفقهاء والرواة حديثا عن هذا الرجل ولا ذكر له ولو
 كان مرفقا كعاذر بن جيل وعبد الله بن مسعود وابي هريرة و
 لكان ما تقدم به غير معمول عليه لما ذكرناه من سقوط العلم باخبار الانبا
 فكيف قد بينا ان الرجل مجهور غير معروف وغير متناقص بل هو بال
 شبهة في عند العقلاء من العجب بعد هذا كله ان خبر ذى اليندين
 ان النبي صلى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه اطهر المصلين معه
 من بني هاشم والمهاجرين والانصار ووجوه الصحابة وسواد الناس ولا
 فطر لذلك وعمره الا ذواليدنين المجهور الذي لا يعرفه احد ولو علمه من
 بعض العرب او شعر القوم به فلم يفتبه احد منهم على غلظه ولا رآه
 الذين الذين يذكرون ذلك الا المجهور من الناس ثم لو نزل يستشهد
 على صحة قوا ذى اليندين فيما جرحه من سهوه الا بائد وعمره في الها
 عما ذكره ذواليندين لعمد قواها فيدور يثوق غيرها في ذلك ولا تنال
 احد سواها في معناها وان سحسا تقدر على هذا الحديث في الحكم على
 النبي عليه السلام بالغلط والنقص وارتقاع الغضبة عنه من العناد لناقص العقل
 ضعف الراي قرب الودى الافات المسقطه عنهم التكليف والله المستعان

وهو جينا ونعم الوكيل
 تهجوا ب اهل الخير على اذن الله
 ما وعد من من هو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
 بجزالة الله ومنه وصلى الله على محمد
 وآله وسلم كثيرا

كتاب الصلاة التي ختمت بها من آيات الله العظيم
 من مشى بها فهو من نعم الله

بسم الله الرحمن الرحيم ورسوله عز وجل
 الحمد لله الذي اصطفى محمدًا رسالته واختره عليًا علم زكاد
 عنه وعضله على ذاته طهنته وجعله ملائكة في الارض ورجل
 لتعالمه رفته من الارض ووطئه من السائر وحرسه من استهيا
 واكثره الخصلة رفته في اعلا الدرجات في انه عليه و
 انه الذي لا عن عودهم بهم الصالحات وسلم ولعد فقد رقتا بها
 للاج وسكاته من ان ينزل الامور ووفانا واياك الحمد وعلما
 كتبت به في حق ما رخصه شعف من ذلك بسنة الى احسن
 محبوب عن الربيع عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله جعفر بن محمد
 علما السلام فيما يقا الى النبي صلى الله عليه واله من السهو في
 الصلاة والنوم عنها حتى خرج وقتها فان اشح الدر ذكره
 رعم ان افلاه تذكر ذلك وتقول لو جاز لنا يسهوية الصلاة
 لجاز ان يسهوية التبليغ لان الصلاة فريضة ط ان التبليغ عليه
 فريضة فله هذا القول بان قال لا يلزم ذلك من غير ان
 جميع الاحوال المشددة على النبي ما تقع عا عنه فما وهو
 متعبدا بالصلاة لعينه فرائضه وليس من سواه مبنية والحالة
 التي اخرجها في النوم والتبليغ من شرابها فلا يجوز ان يقع عليه
 سهوا والصلاة عبادته مشددة وبها ثبت له العبودية
 عا رعة وما سالت النوم عن جده ربه عما سمه من غير ارادة
 له وقصدا ليه فحق الربوبية عنه بان الرب لا ياصح سته و
 نوم هو والله الحي القيوم قال سهوا النبي تسهوا لان سهوه
 لسهوا من

تتضر ان النبي صيا الله عليه و اله سها فلم يشعر بسهوه احد من
المصلين معه من بني هاشم و الهاجرين و الانصار و وجوه الصحابة
و سر ذات الناس و ما فطن لذلك و عرفه الا ذوالدين المجهول
الذي كان يعرفه احد و لعنه من بعض المعاصرين و سعه القوم به
فلم يبينه احد منهم على غلظه و اراى صلاح الدين و الدنيا بدت
داللا الا المجهول من الناس ثم لم يزل يستشهد على صحبه قول ذي
الدين مما جرح به من سهوه الا ابا بكر و عمر و انه ساهما عما ذكره
الدين ليعتد فورا بما فيه ولم يتولى غيرهما في ذلك و لا سكر الى احد
سواهما في معناه و ان شيعتنا تعتمد على هذا الحديث في الحكم
على النبي عليه السلام بالغلط و القفز و ارتفاع العصمة عنه
العاذ لنا من القفز العزل ضعف الراي قرين بل ذوالا فان السقطه
عنهم التظيف و الله التعار و هو حسبا و نعم الولد

ثم حو اهل الكبار على سنا كنه السلم
فما ساراعته من سها النبي ص الله
عليه و اله في الصلاة بهذا الله منه
وصلى الله على محمد و اله وسلم

وهي كتابنا بخانه قرائت في العمود آيات الله العظمى

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَأَلَمَ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِمْ سَلَامًا

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦-٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ يسر وأعن برحمتك

الحمد لله الذي اصطفى محمداً لرسالته، واختاره على علم للأداء عنه، وفضله على كافة خليقته، وجعله قدوة في الدين، ورحمة للعالمين، وعصمه من الزلاّت، وبرأه من السيئات، وحرسه من الشبهات، وأكمل له الفضل، ورفع في أعلى الدرجات، صلّى الله عليه وآله الذين بمودتهم تتم الصالحات وسلم.

وبعد: فقد وقفت أيها الأخ - وفقك الله لمياسير^(١) الأمور، ووقانا وإياك المحذور^(٢) - على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض مشايخك،

(١) في نسخة «ب» لميسور.

(٢) في البحار: المعسور.

بسنده إلى الحسن بن محبوب^(١)، عن الرباطي^(٢)، عن سعيد الاعرج^(٣)، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام، فيما يضاف الى النبي صلى الله عليه وآله من السهو في الصلاة، والنوم عنها حتى خرج وقتها. فان الشيخ^(٤) الذي ذكرته زعم أن الغلاة تنكر ذلك وتقول: «لو جاز

(١) أبو علي، الحسن بن محبوب السّراد، ويقال: الزّراد، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، عين، روى عن الرضا عليه السلام، كان جليل القدر، يعدّ من الأركان الاربعة في عصره، قال الكشي في رجاله ١٠٥٠/٥٥٦: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه، وتصديقه، وأقروا له بالفقه والعلم.

(٢) أبو الحسن، علي بن الحسن بن رباط البجلي الكوفي، ذكر الكشي في رجاله ٦٨٥/٣٦٨ ما روي في بني رباط وقال: (قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة اخوة: الحسن والحسين وعلي ويونس، كلهم أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ولهم أولاد كثيرة حملة الحديث - ثم قال - علي بن الحسن بن رباط من أصحاب الرضا عليه السلام). وثقه النجاشي في رجاله: ١٧٦ وقال: (كوفي ثقة معول عليه). وقد توهم بعض أصحاب الرجال اتحاده مع عمّه علي بن رباط.

(٣) ورد بهذا العنوان في كتب الرجال، ويعنون سعيد بن عبد الرحمن، وقيل: ابن عبدالله الاعرج أيضاً، ولعله واحد كما عليه أكثر أهل علم الرجال. وهو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج السّتان، أبو عبدالله التيمي، مولاهم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، حكاه النجاشي في رجاله: ١٢٩ عن ابن عقدة وابن نوح.

(٤) روى الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣١ الحديث بسنده المذكور وذيلُه بلفظه: «قال مصنف هذا الكتاب: إن الغلاة من المفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصلاة جاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة...» الى آخر كلامه المذكور باختلاف يسير. واختتم كلامه قدس سره بقوله: «وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد رحمه الله يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله، ولو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى... الى آخره».

أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة، كما أن التبليغ عليه فريضة».

فردّ هذا القول، بأن قال: «لا يلزمنا ذلك من قبل أن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي ما يقع على غيره منها، وهو متعبّد بالصلاة كغيره من أمته، وليس من سواه بنبي، والحالة التي اختص بها هي النبوة، والتبليغ من شرائطها، فلا يجوز أن يقع عليه [في التبليغ] سهو، والصلاة عبادة مشتركة، وبهذا تثبت له العبودية على زعمه، وبإثبات النوم عن خدمة ربه عزّ اسمه من غير إرادة له وقصد إليه، نفي الربوبية عنه بأن الذي لاتأخذه سنة ولا نوم هو الله الحي القيوم .

وقال: سهو النبي ليس كسهونا، لأن سهوه من الله، وانما أسهاه ليعلم أنه مخلوق بشر، لا يتخذ ربا معبوداً من دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو متى سهوا.

قال: وسهونا هو من الشيطان، وليس للشيطان على النبي والائمة سلطان ﴿إنما سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون﴾^(١) وعلى من تبعه من الغاوين.

قال: والدافعون لسهو النبي، دعواهم أنه لم يك من الصحابة من يقال له: «ذو اليدين». دعوى باطلة، لأن الرجل معروف، وهو أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، المعروف بذي اليدين^(٢)، فقد نقل عنه المخالف والمؤالف.

(١) النحل: ١٠٠.

(٢) ترجم له ابن سعد في طبقاته ٣: ١٦٧ و ٥٣٤، وابن هشام في السيرة النبوية ٢: ٣٣٧ و ٣٦٤، وابن حجر في الاصابة ١: ٤٢٢ و ٣: ٣٣، وقد طعن وناقش في هذا الحديث وراويهم جمع من جمهور أهل السنة أيضاً، منهم: السهيلي في الروض الأنف في شرح =

قال: وقد أخرجت عنه أخباراً في كتاب وصف قتال القاسطين
بصفين.

ولو جاز ردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز ردّ جميع الأخبار، وفي
ردّها إبطال الدين والشريعة»^(١).

وسألت - أعزك الله بطاعته - أن أثبت لك ما عندي فيما حكيتك عن
هذا الرجل، وأبين عن الحق في معناه، وأنا مجيبك الى ذلك، والله الموفق
للصواب.

إعلم، أن الذي حكيت عنه ما حكيت، مما قد أثبتناه، قد تكلف
ما ليس من شأنه، فأبدى^(٢) بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان
ممن وفق لرشده لما تعرّض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي الى
معرفة طريقه، لكن الهوى مود لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق،
ونسأله العصمة من الضلال، ونستهديه في سلوك منهج الحق، وواضح
الطريق بمنه.

الحديث الذي روته الناصبة، والمقلّدة من الشيعة أن النبي صلى الله
عليه وآله سها في صلاته، فسلم في ركعتين ناسياً، فلما نُبّه على غلظه فيما
صنع، أضاف إليها ركعتين، ثم سجد سجدي السهو،^(٣) من أخبار

= السيرة النبوية ٥ : ٢٩٨ .

(١) الى هنا آخر كلام الشيخ الصدوق في الفقيه ١ : ٢٣٤ - ٢٣٥ بتفاوت يسير في اللفظ.

(٢) في نسخة «ج» فأبراه.

(٣) ورد الحديث بألفاظ مختلفة، وفي أوقات متعددة في مختلف الكتب الحديثية من

الفريقين، لا يمكن الاشارة الى جميع هذه الأحاديث، ونكتفي بذكر رواية واحدة رواها

الشيخ الكليني في الكافي ٣ : ٣٥٥ الحديث الأول . بسنده يرفعه الى أبي عبدالله عليه

السلام قال في حديث طويل : فان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالناس الظهر =

الآحاد التي لا تثمر علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم ويقين.

فقال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وقال: ﴿وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنْ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣).

وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾^(٤).

وقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظن وان هم إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٥).

ومن أمثال ذلك في القرآن مما يتضمن الوعيد على القول في دين الله

= ركعتين، ثم سها فسلم، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله أنزل في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذلك؟! قال: إنما صليت ركعتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم، فقام صلى الله عليه وآله فأتهم بالصلاة، وسجد بهم سجدتي السهو... إلى آخره.

ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣ بنفس الطريق واللفظ. وروى أبو داود في سننه ١: ١١٨ - ١٢٢ الحديث ٤٣٥ - ٤٤٧ وغيره في كتب الحديث أخباراً مختلفة في هذا الباب فلاحظ.

(١) البقرة: ١٦٩.

(٢) الزخرف: ٨٦.

(٣) الاسراء: ٣٦.

(٤) يونس: ٣٦.

(٥) الانعام: ١١٦، ويونس: ٦٦.

بغير علم، والذم والتهديد لمن عمل فيه بالظن، واللوم له على ذلك، والخبر عنه بأنه مخالف الحق فيما استعمله في الشرع والدين .
 وإذا كان الخبر بأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَهَا مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ التي من عمل عليها كان بالظن عاملاً، حرم الإعتقاد بصحته، ولم يجز القطع به، ووجب العدول عنه الى ما يقتضيه اليقين من كماله (عليه السلام) وعصمته، وحراسة الله تعالى له من الخطأ في عمله، والتوفيق له فيما قال وعمل به من شريعته، وفي هذا القدر كفاية في ابطال مذهب من حكم على النبي (عليه السلام) بالسهو في صلاته، وبيان غلظه فيما تعلق به من الشبهات في ضلالتة .

فصل

على أنهم قد اختلفوا في الصلاة التي زعموا أنه (عليه السلام) سها فيها، فقال بعضهم هي الظهر. وقال بعض آخر منهم: بل كانت عشاء الآخرة .

واختلافهم في الصلاة ووقتها^(١) دليل على وهن الحديث، وحجة في سقوطه، ووجوب ترك العمل به وإطراحه .

على أن في الخبر نفسه ما يدل على اختلاقه، وهو ما رووه من أن ذا

(١) انظر بعض المصادر التي حكى الحديث لاعلى سبيل الحصر: صحيح مسلم ١: ٤٠٣

- ٤٠٥ الحديث ٩٧-١٠٢، وصحيح البخاري ١: (باب ٨٨ و ٩٨) والجزء

الثاني ٢: (الباب ٤ - ٥) وغيره من مواضع الصحيح، ومسند أحمد ٢: ٢٣٤،

٤٢٣، ٤٥٩، وسنن النسائي ٣: ٢٠ - ٢٦، وسنن ابن ماجه ١: ٣٨٣ - ٣٨٤،

وسنن أبي داود ١: ١١٨ - ١٢٢ .

اليدين قال للنبي (عليه السلام) لما سلّم في الركعتين الاولتين من الصلاة الرباعية: أقصرت الصلاة يا رسول الله، أم نسيت؟ فقال على ما زعموا: «كل ذلك لم يكن»^(١).

فنفى صلى الله عليه وآله أن تكون الصلاة قصرت، ونفى أن يكون قد سها فيها.

فليس يجوز عندنا وعند الحشوية المجيزين عليه السهو، أن يكذب النبي (عليه السلام) متعمداً ولا ساهياً، وإذا كان قد أخبر أنه لم يسه، وكان صادقاً في خبره، فقد ثبت كذب من أضاف اليه السهو، ووضح بطلان دعواه في ذلك بلا ارتياب.

فصل

وقد تأول بعضهم ما حكوه عنه من قوله: «كل ذلك لم يكن» على ما يخرجه عن الكذب مع سهوه في الصلاة، بأن قالوا: إنه (عليه السلام) نفى أن يكون وقع الأمران معاً، يريد أنه لم يجتمع قصر الصلاة والسهو، بل حصل أحدهما ووقع.

وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان أراد ذلك، لم يكن جواباً عن السؤال، والجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبي صلى الله عليه وآله.

والثاني: أنه لو كان كما ادعوه، لكان (عليه السلام) ذاكراً به على

(١) ذكر الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب مسائل الخلاف ١: ٤٠٢ - ٤٠٧، المسألة

= ١٥٤ من كتاب الصلاة الحديث وناقش فيه، وطعن على من قال في السهو.

غير اشتباه في معناه، لأنه قد أحاط علماً بأن أحد الشيئين كان دون صاحبه، ولو كان كذلك لا يرتفع السهو الذي ادعوه، وكانت دعواهم له باطلة بلا ارتياب، ولم يكن أيضاً مع تحقيقه وجود أحد الأمرين معنى لمسألته حين سأل عن قول ذي اليمين، هل هو على ما قال، أو على غير ما قال، لأن هذا السؤال يدل على اشتباه الأمر عليه فيما ادعاه ذو اليمين، ولا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان في الحال.

فصل

ومما يدل على بطلان الحديث أيضاً اختلافهم في جبران الصلاة التي ادعوا السهو فيها، والبناء على ما مضى منها، أو الاعادة لها. فأهل العراق يقولون: إنه أعاد الصلاة، لأنه تكلم فيها، والكلام في الصلاة يوجب الاعادة عندهم. وأهل الحجاز ومن مال إلى قولهم، يزعمون: أنه بنى على ما مضى، ولم يعد شيئاً قد تقضى، وسجد لسهوه سجدين. ومن تعلق بهذا الحديث من الشيعة يذهب فيه إلى مذهب أهل العراق، لأنه متضمن كلام النبي (عليه السلام) في الصلاة عمداً، و التفاته عن القبلة إلى من خلفه، وسؤاله عن حقيقة ما جرى، ولا يختلف فقهاؤهم في أن ذلك يوجب الاعادة. والحديث يتضمن أن النبي (عليه السلام) بنى على ما مضى ولم يعد.

وهذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث أدل دليل على بطلانه، وأوضح حجة في وضعه واختلاقه.

فصل

على أن الرواية له من طريقي الخاصة والعامّة، كالرواية من الطريقتين معاً: أن النبي صلى الله عليه وآله سها في صلاة الفجر^(١) وكان قد قرأ في الأولة منها سورة النجم، حتى انتهى إلى قوله: ﴿أفرايتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الاخرى﴾^(٢) فألقى الشيطان على لسانه (تلك الغرائق العلى، وان شفاعتهن لترتجى) ثم تنبه على سهوه فخر ساجداً، فسجد المسلمون، وكان سجودهم اقتداءً به. وأما المشركون فكان سجودهم سروراً بدخوله معهم في دينهم^(٣).

قالوا: وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته﴾^(٤) يعنون في قرآته، واستشهدوا على ذلك ببيت من الشعر وهو:

تمنى كتاب الله يتلوه قائماً وأصبح ظمأناً وقد فاز قارياً^(٥)

(١) النجم: ١٩ و ٢٠.

(٢) انظر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي ٣: ٢٩٤ الحديث ٩ و ٣٥٧ حديث ٦، والشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣، والشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣ الحديث ١٠٣١.

(٣) ذكر الخبر الجصاص في احكام القرآن ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧، واسقطه من عين الاعتبار. وذكر ذلك أيضاً القرطبي في تفسيره ١٢: ٨١ - ٨٥.

(٤) الحج: ٥٢.

(٥) حكى الشيخ الطبرسي في مجمع البيان ٤: ٩١، في تفسير الآية الكريمة، قول الشريف

فصل

وليس حديث سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة أشهر في الفريقيين من روايتهم: أن يونس (عليه السلام) ظن أن الله تعالى يعجز عن الظفر به، ولا يقدر على التضييق عليه^(١) وتأولوا قوله تعالى: ﴿فَظَنَ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾^(٢) على ما رووه واعتقدوه فيه.

وفي أكثر رواياتهم: أن داود (عليه السلام) هوى امرأة أوريا بن حنان، فاحتال في قتله، ثم نقلها إليه^(٣).

وروايتهم: أن يوسف بن يعقوب عليهما السلام هم بالزنا، وعزم عليه^(٤). وغير ذلك من أمثاله.

ومن رواياتهم: التشبيه لله تعالى بخلقه، والتجوير له في حكمه^(٥).

المرتضى قدس سره حيث قال: لا يخلو التمني في الآية من أن يكون معناه التلاوة، كما قال حسان بن ثابت:

تمنى كتاب الله أول ليله وأخره لاقى حمام المقادر

ولم ينسبه ابن منظور في لسان العرب ١٥ : ٢٩٤ مادة (منى) الى حسان، بل ذكره باللفظ المتقدم، وباللفظ التالي:

تمنى كتاب الله آخر ليله تمنى داود الزبور على رسل

(١) انظر تفسير القرطبي ١١ : ٣٣١.

(٢) الأنبياء : ٨٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٥ : ١٨١، وابن العربي في احكام القرآن ٤ : ١٦٢٦.

(٤) المصدر السابق ٩ : ١٦٦.

(٥) وروى الشيخ الصدوق في أماليه : ٩٢ المجلس (٢٢) ضمن الحديث رقم (٣) جملة من هذه الأخبار التي رويت عن رواة جمهور المسلمين وما جاء في الرد على تلك الاخبار من قبل الامام الصادق عليه السلام.

فيجب على الشيخ - الذي حكيت أيها الأخ عنه - أن يدين الله بكل ما تضمنته هذه الروايات، ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه، فإن دان بها، خرج عن التوحيد والشرع، وإن ردّها ناقض في اعتلاله، وإن كان ممن لا يحسن المناقضة، لضعف بصيرته، والله نسأل التوفيق.

فصل

والخبر المروي أيضاً في نوم النبي (عليه السلام) عن صلاة الصبح^(١) من جنس الخبر عن سهوه في الصلاة، وإنه من أخبار الأحاديث التي لا توجب علماً ولا عملاً، ومن عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك دون اليقين، وقد سلف قولنا في نظير ذلك بما يغني عن اعادته في هذا الباب.

مع أنه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق لأنهم لا يختلفون في أنه من فاتته صلاة فريضة فعليه أن يقضيها أي وقت ذكرها، من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلاة فريضة حاضرة.

(١) رواه الكليني في الكافي ٣: ٢٩٤ الحديث ٩، بسنده عن سعيد الأعرج لفظه: قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصبح، والله عز وجل أنامه، حتى طلعت الشمس عليه، وكان ذلك رحمة من ربك للناس، ألا ترى لو أن رجلاً نام حتى تطلع الشمس لعيّره الناس، وقالوا: لا تتورّع لصلاتك، فصارت أسوة وستة، فإن قال رجل لرجل: نمت عن الصلاة، قال: قد نام رسول الله صلى الله عليه وآله، فصارت أسوة ورحمة رحم الله سبحانه بها هذه الأمة.

وروى الحديث بطريق آخر وبالفاظ قريبة منه الشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣

وإذا حرم على الانسان أن يؤدي فريضة قد دخل وقتها ليقضي فرضاً قد فاته، كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أولى. هذا مع الرواية عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^(١) يريد أنه لاناقله لمن عليه فريضة.

فصل

ولسنا ننكر بأن يغلب النوم الانبياء عليهم السلام في أوقات الصلوات حتى تخرج، فيقضوها بعد ذلك، وليس عليهم في ذلك عيب ولا نقص، لانه ليس ينفك بشر من غلبة النوم، ولان النائم لا عيب عليه وليس كذلك السهو، لأنه نقص عن الكمال في الانسان، وهو عيب يختص به من اعتراه.

وقد يكون من فعل الساهي تارة، كما يكون من فعل غيره، والنوم لا يكون إلا من فعل الله تعالى، وليس من مقدور العباد على حال، ولو كان من مقدورهم لم يتعلق به نقص وعيب لصاحبه لعمومه جميع البشر، وليس كذلك السهو، لأنه يمكن التحرز منه.

ولأنا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أمواهم واسرارهم ذوى السهو والنسيان، ولا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحياناً، كما لا يمتنعون من إيداعه من يعتره الأمراض والأسقام.

ووجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه ذوو السهو من الحديث، إلا أن يشركهم فيه غيرهم من ذوى التيقظ، والفتنة، والذكاء، والحصافة. فعلم فرق ما بين السهو والنوم بما ذكرناه.

ولو جاز أن يسهو النبي عليه السلام في صلاته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها وينصرف عنها قبل كمالها، ويشهد الناس ذلك فيه ويحيطوا به علماً من جهته، لجاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل ويشرب نهاراً في رمضان بين أصحابه وهم يشاهدونه ويستدركون عليه الغلط، وينبهونه عليه، بالتوقيف على ما جناه

ولجاز أن يجامع النساء في شهر رمضان نهاراً ولم يؤمن عليه السهو في مثل ذلك حتى يطأ المحرمات عليه من النساء وهو ساه في ذلك ظان أنهم ازواجه ويتعدى من ذلك الى وطئ ذوات المحارم ساهياً .
ويسهو في الزكاة فيؤخرها عن وقتها ويؤديها الى غير أهلها ساهياً، ويخرج منها بعض المستحق عليه ناسياً.

ويسهو في الحج حتى يجامع في الاحرام، ويسعى قبل الطواف ولا يحيط علماً بكيفية رمي الجمار، ويتعدى من ذلك الى السهو في كل أعمال الشريعة حتى يقلبها عن حدودها، ويضيعها في أوقاتها، ويأتي بها على غير حقائقها، ولم ينكر أن يسهو عن تحريم الخمر فيشربها ناسياً أو يظنها شراباً حلالاً، ثم يتيقظ بعد ذلك لما هي عليه من صفتها، ولم ينكر أن يسهو فيما يخبره عن نفسه وعن غيره ممن ليس بربه بعد أن يكون مغضوباً في الاداء .
وتكون العلة في جواز ذلك كله أنها عبادة مشتركة بينه وبين أمته، كما كانت الصلاة عبادة مشتركة بينهم، حسب اعتلال الرجل - الذي ذكرت أيها الاخ عنه ما ذكرت من اعتلاله - ويكون أيضاً ذلك لاعلام الخلق انه مخلوق ليس بقديم معبود.

وليكون حجة على الغلاة الذين اتخذوه رباً .

وهذا - أيضاً - سبباً لتعليم الخلق أحكام السهو في جميع ما عددناه من الشريعة كما كان سبباً في تعليم الخلق حكم السهو في الصلاة،

وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا ملي ولا موحد، ولا يجيزه على التقدير في النبوة ملحد، وهو لازم لمن حكيت عنه ما حكيت، فيما أفتى به من سهو النبي عليه السلام، واعتلّ به، ودال على ضعف عقله، وسوء اختياره، وفساد تخيله.

وينبغي أن يكون كل من منع السهو على النبي عليه السلام في جميع ما عددناه من الشرع، غالباً كما زعم المتهوّر في مقاله: أن النافي عن النبي عليه السلام السهو غال، خارج عن حد الاقتصاد. وكفى بمن صار الى هذا المقال خزيّاً.

فصل

ثم من العجب حكمه على أن سهو النبي عليه السلام من الله، وسهو من سواه من أمته وكافة البشر من غيرهم من الشيطان بغير علم فيما ادّعاه، ولا حجة ولا شبهة يتعلّق بها أحد من العقلاء، اللهم إلا أن يدعى الوحي في ذلك، ويبيّن به ضعف عقله لكافة الألباء.

ثم العجب من قوله: أن سهو النبي عليه السلام من الله دون الشيطان، لانه ليس للشيطان على النبي عليه السلام سلطان، وانما زعم أن سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون، وعلى من اتبعه من الغاوين.

ثم هو يقول: إن هذا السهو الذي من الشيطان يعمّ جميع البشر - سوى الأنبياء والأئمة - فكلهم أولياء الشيطان وإنهم غاؤون، إذ كان للشيطان عليهم سلطان، وكان سهوهم منه دون الرحمن، ومن لم يتيقظ لجهله في هذا الباب، كان في عداد الأموات.

فصل

فاما قول الرجل المذكور ان ذااليدين معروف، وأنه يقال له: أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، وقد روى عنه الناس .
فليس الأمر كما ذكر، وقد عرفه بما يدفع معرفته من تكنيته و تسميته بغير معروف بذلك، ولو أنه يعرف بذى اليدين، لكان أولى من تعريفه بتسميته بعمير.

فان المنكر له يقول: من ذو اليدين؟ ومن هو عمير؟ ومن هو ابن عبد عمرو؟
وهذا كله مجهول غير معروف .

ودعواه انه قد روى الناس عنه، دعوى لا برهان عليها، وما وجدنا في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثاً عن هذا الرجل، ولا ذكراً له .
ولو كان معروفاً كمعاذ بن جبل، وعبدالله بن مسعود، وأبي هريرة وأمثالهم، لكان ما تفرد به غير معمول عليه، لما ذكرناه من سقوط العمل بأخبار الآحاد، فكيف وقد بينا أن الرجل مجهول غير معروف، والخبر متناقض باطل بما لا شبهة فيه عند العقلاء .

ومن العجب بعد هذا كله، أن خبر ذي اليدين يتضمن أن النبي صلى الله عليه وآله سلم يشعر بسهوه أحد من المصلين معه من بني هاشم، والمهاجرين، والأنصار، ووجوه الصحابة، وسراة الناس، ولا فطن لذلك وعرفه إلا ذو اليدين المجهول، الذي لا يعرفه أحد، ولعله من بعض الأعراب .

أو شعر القوم به فلم ينبهه أحد منهم على غلطه، ولا رأى صلاح

الدين والدنيا بذكر ذلك له الا المجهول من الناس .
ثم لم يستشهد على صحة قول ذي اليمين فيما خبره به من سهوه إلا
أبا بكر وعمر، فانه سألهما عما ذكره ذو اليمين، ليعتمد قولهما فيه ، ولم يثق
بغيرهما في ذلك، ولا سكن الى أحد سواهما في معناه .
وان شيعياً يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي عليه
السلام بالغلط، والنقص، وارتفاع العصمة عنه من العناد^(١) لناقص
العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوي الآفات المسقطه عنهم التكليف .
والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تم جواب أهل الحائر على ساكنه السلام فيما سألوا عنه
من سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
بحمد لله ومنه وصلى الله على محمد
وآله وسلّم